مشاركون في الدورة(37) للاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية يتحدثون لـ(14 أكتوبر) :

نتطلع إلى تنمية شاملة في جميع الدول العربية في المجالات الزراعية والغذائية

يواصل المشاركون في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية اليوم الخميس أعمالهم في هذا الموضوع الذي تستضيفه العاصمة صنعاء لأول مرة.

وتكمن أهمية هذه الاجتماعات في أنها تتطلع إلى استيعاب الدور الاقتصادي للمؤسسات مع معظم الاقتصاديات العربية خصوصا مع تزايد الإيرادات النفطية لبعض الدول من ناحية وبسبب ارتفاع معدلات الاستثمار ومستويات السيولة من ناحية أخرى وهوما ساعد كثيرا من الدول العربية على تحقيق مستويات عالية نسبيا في معدلات النمو الاقتصادي.. كما أن بعض الدول العربية تمكنت بالفعل من تحقيق أداء اقتصادي مشجع و استطاع البعض تعزيز احتياطياته من النقد الأجنبي ونجح البعض الآخر في تخفيض مديونياته إن لم يكن تخلص منها بشكل نهائي.

عن جدوى وتطلعات المشاركين في هذا المؤتمر.. التقت"14أكتوبر" بعضهم في إلى التفاصيل.

الحمد:هناك أولوية للتنمية في الدول الأعضاء ومعظم القروض والمعونات تستخدم في استثمارات ذات مخاطر قليلة

سليمان: نتابع الاستثمارات في اليمن والتقدم الكبير فيه.. والاجتماع تأكيد للعمل الاقتصادي العربي المشترك

اللوزي: قضية الأمن الغذائي في المقدمة

صنعاء - متابعة / ذويزن مخشف

أهداف تنموية

في بداية استقرائنا مع المشاركين في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية بعد افتتاح الجلسة الأولى تحدث إلى الصحيفة عبد اللطيف يوسف الحمد رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء عن أبعاد المؤتمر قائلا"بلغت زيادة رأس مال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ألفي مليون دينار بدلاً من ألف وستمائة وثلاثة وسبعين ديناراً المبلغ الذي كان يدفع سابقاً، واستعرض بقية الأمور الأخرى التي كانت مطروحة على جدول الأعمال.

وأضاف لقد استطاع الصندوق العربي مواصلة تحقيق أهدافه التنموية من خلال محافظته على أوضاع مالية جيدة مكنته من تلبية متطلبات أولويات التنمية في الدول الأعضاء المستفيدة من القروض والمعونات ، وتم استخدام موارده الفائضة في استثمارات ذات مخاطر قليلة ، ومراعاة عدم الدخول في أسواق المضاربة المالية ، وتشير البيانات المالية المطروحة بين يديكم عن العام الحالي إلى أن إجمالي الدخل قد بلغ حوالي 117 مليون دينار كويتي ، وبلغ صافي الربح حوالي 111 مليون دينار كويتي وبذلك زاد إجمالي موجودات الصندوق من 2512 مليون دينار كويتي في عام 2006 إلى 2605 ملايين دينار كويتي في عام 2007م وارتفعت حقوق الدول الأعضاء التي تشمل رأس المال والاحتياطات الى 2451 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2007م . ومطروح أمام مجلس المحافظين الموقر في دورته هذه اقتراح من معالي محافظ المملكة العربية السعودية الرسملة جزء من الاحتياطيات بحيث يصبح رأس مال الصندوق حوالي 2000 مليون دينار ، الأمر الذي يدعم مركزه ويؤكد سلامة الملاءة المالية للصندوق".

ومضى قائلا"شكلت حصة قطاع الطاقة الكهربائية ٪23، وقطاع المياه حوالي ٪13، وتوزعت البقية على قطاعات التنمية الأخرى بنسب متفاوتة. وبذلك بلغ مجمل عدد القروض التراكمية منذ بدء نشاط الصندوق وحتى نهاية عام 2007م حوالي 520 قرضاً قيمتها الإجمالية حوالي 5818 مليون دينار كويتي".

وتابع"تنفيذا لقراركم في اجتماعكم السنوي الأخير في بيروت، خصص الصندوق العربي بنسبة ٪10 من صافي الدخل السنوي لعام 2006م لدعم الاحتياجات العاجلة للشعب الفلسطيني، حيث بلغ المخصص حوالي 12 مليون دينار كويتي. وتشكل هذه المخصصات الدفعة الخامسة، وبذلك بلغ إجمالي المخصصات من الصندوق حوالي 50.7 مليون دينار كويتي".

■ عبداللطيف يوسف الحمد

■ الدكتور علي عبدالعزيز سليمان

■ الدكتور سالم اللوزي

تمويل مشاريع عربية

وتحدث علي عبد العزيز سليمان عضو مجلس المؤسسة العربية للضمان من (مصر) قائلاً "هذا المؤتمر ترتب عليه زيادة رأس مال الصندوق بترحيل جزء من الاحتياطي من 663 مليون دينار كويتي إلى ألفي مليون دينار كويتي وتدعيماً للمكانة الاقتصادية والمالية لهذه المؤسسة للعمل من اجل تمويل المشاريع العربية وتأكيد العمل العربي المشترك.

وأضاف "نحن نتابع الاستثمار في اليمن والتقدم الكبير الذي يحدث في صنعاء والخدمات في اليمن.

هذا الاجتماع السنوي للهيئات المالية والعربية كتقليد جميل يعكس تفاعل الدول العربية في تنشيط العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي .. المؤسسات العربية معظمها أنشئت منذ أكثر من ثلاثين عاماً وهي تساهم عن طريق الاستثمار وتوفير ضمانات وفرص للبنى الأساسية والمشروعات في الدول العربية كلها وتشجيع التجارة العربية البينية ، وهذا المؤتمر رقم 32 لهذه المؤسسات وانعقاده في اليمن هو تأكيد لدورها في العمل العربي المشترك وتعريف الدول الأعضاء بمناخ الاستثمار والأوضاع الاقتصادية في اليمن".

وتابع قائلاً" هذا المؤتمر فيه بعض القرارات الجديدة فيما يتعلق بدعم الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بتوفير جزء من أرباح المؤسسات المالية العربية لدعم الشعب الفلسطيني، وكذا النقاش الفني بين دول الأعضاء فيما يتعلق بالمشروعات ودعم التكامل العربي، وكذا تشجيع القطاع الخاص وليس هناك جديد بمعنى جديد كلية ولكنه متابعة لعمل هذه المؤسسات واستكمال لمبرراتها الفئوية

فجوة غذائية كبيرة

أما سالم اللوزي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (الأردن) فقد تحدث قائلا"نحن كمنظمة عربية للتنمية الزراعية نحضر هذه الاجتماعات كمراقبين ولنا تعاملات كثيرة مع مؤسسات التمويل العربية خاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، وصندوق الأوبك ومؤسسات أخرى كثيرة ، ونحن نشجع هذه اللقاءات التي تبحث في أمور الاستثمارات فيما يتعلق بنا كمنظمة عربية للتنمية الزراعية والاستثمار في قضية الأمن الغذائي العربي ، اليمن مؤهلة لان يصلها جزء كبير من هذه الاستثمارات خاصة في المجال الزراعي والأسماك والثروة الحيوانية ، وهناك دول عربية مؤهلة لزيادة الإنتاج وخاصة أن الفجوة الغذائية في الوطن العربي هي فجوة غذائية كبيرة تقدر بـ 18.6 مليار دولار خاصة السلع الغذائية الرئيسية للحبوب والذرة وقصب السكر والزيوت النباتية . وهذه اللقاءات ستأتي نتائجها فيما يتعلق بالاستثمار ونحن كمؤسسة نعمل على مكافحة الأوبئة الحيوانية العابرة للحدود ومكافحة الأمراض النباتية وهذا جزء من مشاريع المؤسسة .

وتابع قائلا"كان اليوم الأول للاجتماعات ممتازا جداً وهناك نية صادقة للاستثمار في المجالات الاقتصادية خصوصا المجال الزراعي".

خلال جلسة مباحثات بين مجلسي الشورى والشيوخ في اليمن وبوروندي:

التوقيع على بروتوكول للتعاون بين مجلسي الشورى والشيوخ في اليمن وبوروندي

استعراض تجارب وخبرات المجلسين ودورهما بمسيرة التطور السياسي والديمقراطي للبلدين

صنعاء/سبأ:

عقدت امس بصنعاء جلسة المباحثات الرسمية بين مجلس الشورى ومجلس الشيوخ البوروندي برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني ، رئيس مجلس الشورى ، وغرفيه روفييكيري ، رئيس مجلس الشيوخ البوروندي الذي يزور اليمن حالياً على رأس وفد من المجلس.

وفي مستهل الجلسة رحب رئيس مجلس الشورى برئيس مجلس الشيوخ البوروندي والوفد المرافق له ، مؤكداً أهمية هذه الزيارة التي تعد الأولى على هذا المستوى بين البلدين، وتأثيرها

الإيجابي على مستقبل العلاقات بين اليمن وبوروندي ، معبراً في هذا السياق عن استعداد اليمن لتفعيل التعاون الثقافي الذي أقرته رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، وذلك باستقبال دارسين بورونديين في الجامعات والكليات والمعاهد اليمنية في تخصصات مختلفة وضمن نسبة يتفق عليها بين الجهات المعنية في البلدين.

وأحاط رئيس مجلس الشورى نظيره البوروندي بالدور الدستوري لمجلس الشورى والمناقشات التي يجريها ضمن صلاحياته للقضايا المختلفة في البلاد، ودوره التشريعي في إطار الاجتماع المشترك مع مجلس النواب.

كما تحدث عن التطورات التي ينتظرها المجلس على ضوء التعديلات الدستورية المرتقبة والتي ستمنحه صلاحيات تشريعية كاملة ، مشيرا إلى النتائج التي ستنتج عن إقرار مشروع التعديلات الدستورية على مستوى الحكم المحلي ، حيث ستتيح التعديلات لأول مرة على مستوى المنطقة إجراء انتخابات مباشرة للمحافظين ومدراء المديريات ، فضلاً عما تكفله من مكاسب للمرأة من خلال نسبة الـ15 بالمائة من التمثيل في المجالس البرلمانية والمحلية.

واستعرض رئيس مجلس الشورى في كلمته التطورات الديمقراطية التي أحرزها اليمن منذ تحقيق وحدته المباركة ، واعتماده النهج الديمقراطي، وقال: " إن سياسية اليمن تقوم على احترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة وحرية الرأي "، مستشهداً بحجم الإصدارات الصحفية التي تتعدى المائة إصدار.

واعتبر رئيس مجلس الشورى أن تحقيق التنمية تعد أحد الأولويات الأساسية للبلاد في هذه المرحلة، مشيراً إلى الخطوات التي قطعها اليمن على هذه الصعيد ، موضحا إن اليمن في الصف الأول في مكافحة الإرهاب، ولكنه يفرق بين الإرهاب الذي يستهدف المدنيين الأبرياء والمصالح الخاصة والعامة وبين النضال من أجل الحقوق المشروعة، كالنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل نيل الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

التأكيد على تفعيل مقررات رابطة مجالس الشيوخ والشورى في إفريقيا والعالم العربي

وتطرق إلى أولويات السياسة الخارجية لليمن، مبينا ان دعم القضية الفلسطينية تقع على رأس تلك الأولويات ، مشيراً إلى مبادرة اليمن بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح في تحقيق التقارب ولم الشمل بين الفصائل الفلسطينية ، وهي المبادرة التي اعتمدت في القمة العربية الأخيرة بدمشق.

وأبان رئيس مجلس الشورى عن موقف اليمن من مجمل القضايا المهيمنة على الساحتين الإقليمية والدولية. مؤكدا أهمية الثنائية البرلمانية واعتمادها كمبدأ أساس في سياسة اليمن ، وقال : " لذلك كان اليمن أحد المؤسسين لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي تعتمد الثنائية البرلمانية كأحد الأسس الرئيسة ، مشيرا الى دور الرابطة في تقوية الروابط العربية الإفريقية وتعزيز وإنماء المصالح المشتركة بين الدول العربية والإفريقية.

من جهته عبر رئيس مجلس الشيوخ البوروندي عن شكره لما حظي به والوفد المرافق له من حفاوة واستقبال حارين وكرم وفادة، معبراً عن اهتمامه بالتطورات التي قطعها اليمن وبالدور الذي يضطلع به مجلس الشورى ، مؤكداً على أهمية مثل هذه الزيارات التي قال إنها توفر فرصة مثالية للتعرف على الشعوب والمجتمعات ولتبادل الخبرات ،

وقدم رئيس الوفد البوروندي نبذة عن مسيرة التطور السياسي والديمقراطي لبلاده ، والدور الذي يقوم به مجلس الشيوخ البوروندي ، وآلية عمل المجلس وأبرز الصلاحيات الممنوحة إليه بموجب الدستور، مؤكداً حرص بلاده على الانفتاح على العالم الخارجي وبناء علاقات متميزة مع الجوار الإقليمي وخصوصاً بين دول منطقة البحيرات الكبرى، وعلى الاندماج الإقليمي ، مشيراً بهذا الخصوص إلى ما تمثله رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي من أهمية لجهة تعزيز التواصل بين الإقليمين الإفريقي والعربي وبناء المصالح المشتركة فيما بينهما.

وفي ختام المباحثات وقع رئيس مجلس الشورى ونظيره البوروندي على بروتوكول للتعاون بين المجلسين كما جرى تبادل الهدايا التذكارية.

حضر جلسة المباحثات من الجانب اليمني نائب رئيس مجلس الشورى محسن محسن العلفي وأعضاء مجلس الشورى الدكتور محمد أحمد الكباب والمهندس محمد محمد الطيب وعبد الملك المخلافي، ومحمد الجائفي وفضل عيدروس العفيفي وأمين عام مجلس الشورى الدكتور نجيب عبد الملك سالم ورئيس دائرة إفريقيا بوزارة الخارجية الدكتور أمين اليوسفي ، فيما حضرها من الجانب البوروندي أعضاء مجلس الشيوخ محمد روكارا ولوران نيسامبش، وكلوتيلد بزمانا والأعضاء الإداريين في الوفد.

وكان رئيس مجلس الشورى قد عقد مع نظيره البوروندي جلسة قصيرة بحضور نائب رئيس المجلس الأخ عبد الله صالح البار وأعضاء الجانب اليمني في جلسة المباحثات، تبادلا خلالها الأحاديث الودية ، كما حضر رئيس مجلس الشيوخ البوروندي جانباً من جلسة مجلس الشورى المخصصة للنظر في موضوع السلامة المرورية.

قيمتها 225 مليون دولار

اليمن والسعودية يوقعان على ثلاث اتفاقيات لدعم جهود التنمية في البلاد

صنعاء/ذويزن مخشف:

وقعت اليمن ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي والمملكة العربية السعودية ممثلة بالصندوق السعودي للتنمية بالعاصمة صنعاء أمس الأربعاء على ثلاث اتفاقيات مساهمة في تمويل برامج في مكافحة الفقر ولدعم جهود التنمية في البلاد بقيمة تبلغ 225 مليون دولار.

وتتوزع الاتفاقيات على لتمويل مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الطرق الريفية ومشروع الأشغال العامة فيما تأتي ضمن التزامات المملكة العربية السعودية في تنفيذ نتائج مؤتمر المانحين الذي عقد في نوفمبر عام 2006 بلندن.

وقد وقع الاتفاقيات عن جانب الحكومة اليمنية عبد الكريم الأرحبي نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي وعن الجانب السعودي إبراهيم العساف وزير المالية رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية.

وتقضي الاتفاقية الأولى وقيمتها 100 مليون دولار دعم مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية "المرحلة الثالثة" التي تهدف إلى تخفيف حدة الفقر ومكافحة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة ومساندة تنمية المجتمع عبر تمويل مشروعات فرعية لتطوير البنى الأساسية والخدمات الضرورية.

والاتفاقية الثانية هي لدعم مشروع الأشغال العامة "المرحلة الثالثة" وتبلغ قيمتها 75 مليون دولار.. فيما الثالثة بمبلغ 50 مليون دولار لبرنامج الطرق الريفية.

وكان نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الارحبي قد أشاد بإسهامات المملكة العربية السعودية في دعم وتعزيز مسيرة التنمية في اليمن موضحا أن المملكة تعد الدولة المانحة الأولى لليمن.

وقال الأرحبي عقب التوقيع انه تم استكمال تخصيص كامل التعهد السعودي المقدم لليمن خلال مؤتمر لندن للمانحين والبالغ مليار دولار وأنه تم التوقيع على حصيلة جيدة من الاتفاقيات لتكريس تلك التخصيصات لتنفيذ مشاريع إنمائية في اليمن.

من جهته أكد وزير المالية السعودي إن المملكة تنظر بكثير من الاهتمام إلى برامج التنمية التي تتبناها اليمن وتدعم ما تبذله الحكومة اليمنية من جهود دؤوبة في تنفيذ المشاريع الإنمائية.

وأبدى العساف ارتياحه للخطوات التي أنجزتها اليمن والنجاحات التي حققتها على صعيد الإصلاحات الشاملة والهادفة لتعزيز كفاءة الاقتصاد اليمني وتحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقال"تلك الإصلاحات ستسهم في تأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج مع اقتصاديات دول مجلس التعاون".

وتم توقيع الثلاث الاتفاقيات على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية الذي بدأت أعمالها في صنعاء أمس الأربعاء وتختتم اليوم الخميس.

في توصيات ندوة الاختلالات الوراثية وتشوهات الأجنة

إنشاء مراكز متخصصة وتشجيع الشباب على الفحص المبكر لاحتواء الأمراض الوراثية

عدن/ زكريا السعدي:

تصوير/ علي الدرب:

أوصى المشاركون في ندوة الاختلالات الوراثية وتشوهات الأجنة التي أقيمت في كلية الطب بجامعة عدن بالعمل على تأسيس وإنشاء المركز التخصصي للوراثة بكلية الطب/ جامعة عدن على أن يحتوي على الوحدات التالية المقترحة:

وحدة الشفة الأرنبية، وحدة الوراثة الخلوية، وحدة رصد وتحليل البيانات الإحصائية.

وإنشاء عيادات لفحوص ما قبل الزواج وما قبل الحمل والتوصية بإنشائها في المستشفيات المركزية وذلك لنشر الوعي بالأمراض الوراثية.

وكذا إنشاء عيادات متخصصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تابعة لقسم الأطفال في كلية الطب، وعيادات متخصصة في التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما دعت الندوة الباحثات والباحثين إلى تقديم المشروعات البحثية وسيقوم مركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن بالمساعدة في إيجاد مصادر التمويل اللازمة للأبحاث المتميزة.

وجاءت هذه التوصيات في اختتام الندوة يوم أمس والتي استمرت على مدى يومين ونوقشت فيها سبعة محاور رئيسية منها الأسباب الوراثية والمواليد والفحص الجيني الطبي قبل الزواج وخاصة فحوصات المرأة إلى جانب أساليب الحد من تشوهات الأجنة والأبعاد الاجتماعية وسبل الوقاية، وأخلاقيات التعامل مع التشوهات وتأثير زيادة وزن الأم على الجنين.

وهدفت الندوة إلى التعريف بمفهوم التشوهات الجينية والأمراض الوراثية ودور الهندسة الوراثية بتشخيصها، وتوعية المجتمع بمخاطر تشوه الأجنة والعيوب الخلقية وتحديد وتحليل الآثار النفسية وأثر ذلك على الأسرة والمجتمع.

الحداد يشيد باهتمام مجلس الشورى بنجاح الشركة وإلزام التأمين على السيارات

عدن / عادل خدشي:

أشاد الأخ / حسين عبدالله الحداد رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام للشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين في محافظة عدن بالدور الذي يقوم به مجلس الشورى برئاسة الأخ / عبدالعزيز عبدالغني رئيس المجلس وذلك لمناقشته أوضاع التأمين وخصوصاً التأمين الإلزامي على السيارات والمركبات من الحوادث المرورية ولحماية الأفراد والممتلكات العامة والخاصة، باعتباره موضوعاً حيوياً وإنسانياً ووطنياً.. مشيراً إلى التجربة الطويلة التي تمتلكها الشركة المملوكة للدولة.. مضيفاً إلى أنّ موضوع الحوادث المرورية يتطلب تفعيل قانون التأمين الإلزامي رقم (30) لعام 1991م إذا ما طبق هذا القانون بشكل فعلي على مستوى الجمهورية، فإنّ الشركة ضمنت بذلك السلامة المرورية للأفراد والممتلكات العامة والخاصة.. متسائلاً في سياق تصريحه: كيف لنا أن نهتم بحزام الأمان للسيارات والمركبات دون تأمين السيارات ومن فيها؟!.

وطالب رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام للشركة أن تؤمن سيارات الأجرة إلزامياً خصوصاً في المطارات التي هي واجهة البلد.

من ناحية أخرى أبدى الأخ / حسين الحداد استغرابه لعدم مشاركة الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين التي لها دور رائد على مستوى الجزيرة والخليج منذ ما يقارب أربعين عاماً في اجتماع مجلس الشورى، مشيراً إلى أنّ هذه المشاركة كانت ستضيف إلى الطروحات المزيد من المعلومات التخصصية من واقع خبرة الشركة التي لا تقل عن خبرات الشركات العالمية وامتلاكها الكوادر الوطنية في هذا القطاع.